أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني

The Impact of Algeria's Membership of the World Trade Organization on the National Product

تاريخ استلام المقال: 2021/05/30 تاريخ قبول المقال للنشر: 2021/05/30 تاريخ نشر المقال: 2021/06/30

د/ برابح السعيد*[1]، ط.د/ مقراني خلود [2]

1- جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، البريد الالكتروني: said_berrabah@yahoo.fr

2- جامعة باتنة 1 (الجزائر)، البريد الالكتروني:khouloudmokrani1988@gmail.com

ملخص:

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حتمية لابد منها فرضها الواقع الاقتصادي نظرا لتحكمها بجل المبادلات التجارية في العالم، إضافة إلى أن الجزائر تتأثر بكل الأحوال بالآثار السلبية بالمنظمة فالانضمام سيمكنها من الحصول على المزايا المقدمة من المنظمة، على رأسها المزايا المقدمة لدعم المنتوج الوطني الذي يعد نواة الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة؛ المنتوج الوطني؛ المبادلات التجارية؛ الاقتصاد الوطني.

Abstract:

Accession to the World Trade Organization (WTO) is an imperative for economic realities, given its control over most of the world's trade, In addition, Algeria is affected by the negative effects of the Organization. Accession will enable it to receive the benefits provided by the Organization, primarily those provided to support the national product, which is the nucleus of the national economy.

Keywords: World Trade Organization; national product; economic realities; national economy.

* المؤلف المرسل

مقدمة

يعد إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم أحداث القرن الماضي وذلك لتعدد مواضيعها فهي منتدى عالمي للتعاون والحوار بشأن الموضوعات المتصلة بالتجارة، تعد المنظمة العالمية للتجارة وريثة اللغات (GAT)[1] حيث تميزت الوضعية بين الدول في هذه الاتفاقية بعدم الاستقرار وزيادة النزاعات فيما بينها، فجاءت منظمة التجارة العالمية لتغطي النقص الذي تميزت به هذه الاتفاقية.

[1]- GAT هي اختصار لـ General agrément on tarifs and gad باللغة الإنجليزية وبالغة الفرنسية هي Accord général sur les tarifs douanier et le commerce.

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي تحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي.[1]

وعليه فمنظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية يناط بها تنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، فهي تعد ملتقى للمفاوضات متعددة الأطراف، لذلك سعت الدول ولا زالت تسعى كالجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة العالمية. فالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة له آثار على الاقتصاد الوطني للدول سلبا و إيجابا، إضافة إلى أن المنظمة تحتكر تقريبا كل المبادلات الدولية لذلك لا يمكن أن تبقى الدول غير المنظمة كالجزائر معزولة عن الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فالانضمام الى المنظمة سيفتح أسواق عالمية للمنتوج الوطني كما سيستفيد من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول النامية مما يسهل عملية التصدير للمنتجين الوطنيين خصوصا إذا كان المنتوج الوطني نوعي و ذو جودة عالية ، ويسهل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

والجدير بالذكر أن المقصود بالمنتوج الوطني هو المنتوج الذي ينتج في الجزائر أو أن يكون جزائريا وفقا لقواعد المنشأ، فالمنتوج الوطني هو في حقيقة الأمر المنتوج الجزائري الذي يعكس أصل المنتوج،

أبرم هذا الاتفاق في 30 أكتوبر عام 1947، ودخل حيز النفاذ في جانفي عام 1948، ومهامها الاشراف على جولة المفاوضات، انظر هذه الجولات في مروك نورالدين، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية –OMC– دار هومة، ط01، 2005، ص2 إلى ص14.

وانظر كذلك في تطور الـ GAT وجولات المفاوضات التي قادت إلى إنشاء الـ OMC: وسام نعمة إبراهيم السعدي، الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في مظاهر العولمة وتدويل السيادة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط01، 2015، ص15 إلى ص39، وص 71 إلى 73.

جابر فهمي عمران، منظمة التجارة العالمية، نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 20 إلى ص 31.

مصطفى عصام الدين بسيم، تسوية المنازعات في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2008، ص 2 إلى ص 4.

[1]– ناصر دادي عدون، مثناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص57.

ومنشأه وجنسيته الاقتصادية[1] فالمنتوج الوطني إذن هو المنتوج الذي أنتج في الجزائر فيأخذ الطابع الوطني.

وترجع أهمية الاعتماد على المنتوج الوطني كونه حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني، خصوصا و أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي و اقتصاد واردات لذلك لابد من دعم وتشجيع المنتوج المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك بالاعتماد على سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وتعد المنظمة العالمية للتجارة إحدى الحلول لتصدير المنتوج المحلي.

هذا ما يطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى:

- مساعي انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية
- آثار الانضمام على المنتوج الوطني

1. مساعي انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارية

تأكدت الجزائر أنه لا جدوى من تفادي الانضمام للمنظمة التجارة العالمية والبقاء على هامشها خصوصا بعد قيامها بإصلاحات نوعية في المنظومة الاقتصادية، حيث قامت بالانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصادي السوق القائم على حرية التجارة الدولية وهو من أهم شروط ومبادئ الـ OMC.

ولعل تزايد عدد أعضاء الـ OMC يدل على استفادتهم من مزايا وفوائد توفرها المنظمة، فالدافع الأساسي لاكتساب العضوية فيها هو الاستفادة من المزايا والفرص التي تتيحها، فاكتساب العضوية يؤدي آليا للاندماج في الاقتصاد العالمي، ذلك أن الـ OMC تتحكم في أكثر من 90% من المبادلات التجارية الدولية، لذلك أضحت العضوية حتمية اقتصادية، سياسية اجتماعية لا مفر منها.

1.2 الجزائر واتفاقية الGAT

من الناحية التاريخية تعتبر الجزائر بلدا ملاحظا لدى منظمة GAT، الهادفة إلى التخفيض الكمي والتدريجي للتعريفات الجمركية[1]، ولقد كانت الجزائر تابعة للاتفاقية عن طريق الالتزامات المتخذة من

[1]– مجاج ناصر، مفهوم المنتوج المحلي (الوطني) في القانون الجزائري، مجلة صوت القانون، العدد 07، الجزء 02، 2017، ص 257.

طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة (recommandation في 18 نوفمبر 1960، وبعد ذلك بخمس (05) سنوات وبالضبط في مارس 1965، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، وذلك بتطبيق الم 26 فقرة (ح) الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة، وهكذا بقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ، إلا أنها لم تتقدم بطلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987، وهذا التاريخ هو تاريخ آخر جولة وهي جولة الأوروغواي.[2]

إلا أنه وحسب الم 26 من هذه الاتفاقية لو قدمت الجزائر طلب للانضمام لـ GAT فإنها تستفيد من الانضمام مباشرة بتقديم الطلب، لكن الجزائر لم تقم بذلك ولم تنتهز الفرصة لأن النظام الحاكم آنذاك كان اشتراكي وهو ما يتعارض مع مبادئ المنظمة.

- مكانة الجزائر من الاتفاقية قبل جولة الأورغواي:

تم السماح للدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت ومن بينها الجزائر، أن تستفيد من تطبيق قواعد اتفاقية الـ GAT، لكن بصفة مؤقتة في انتظار اتخاذ هذه الدول السياسة النهائية لتجارتها، وعليه كل الامتيازات التي استفادت منها الدولة الفرنسية استفادت منها الجزائر.

وعليه أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية أي ما يسمى بـ"Facto"، حيث أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية لكنها غير ملزمة باحترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها[3]، فأصبحت بذلك الجزائر تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الإستثنائية أو الخاصة الممنوحة للدول النامية، لهذا كان عليها تطبيق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية.

- مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء وبعد جولة الأورغواي:

---

[1]- عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، ط01، 2007، ص 280.

[2]- ناصر دادي عدون، ومنتاوي محمد، الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004، ص 72، 73.

[3]- ناصر دادي عدون، ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها،المرجع السابق،ص 133.

أثناء جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الإتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مرجيات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الإنخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة حيث كانت هذه الدول تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد، وفعلا قامت الجزائر بتقديم مقررتين فيه نيتها في الإنخراط والتعاقد في الاتفاقية إلى سكرتارية اتفاقية الـ GAT في 30 أفريل 1987، كما تضمن هذا المقرر تعهد الجزائر بالقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، وشاركت في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ[1]، إلا أن الجزائر لم تتمكن من التوقيع على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمراكش، ولم يستفد من الم 11 [2] من إتفاقية مراكش والتي تمنح العضوية بصفة تلقائية في المنظمة مقابل تقديم جداول تنازلات وتعهدات غير مكلفة فضلا عن منح الوقت الكافي للدول النامية في مسايرة قوانين المنظمة وتنفيذ إلتزاماتها وتعهداتها.

ولقد استفاد الأعضاء المشاركون في مناقشة الاتفاقية المنشئة للمنظمة (OMC) من القبول المباشر بمجرد إيداعهم وثائق الانضمام ذلك أن المنظمة آنذاك كانت في طور الإنشاء[3]، ومن بين الدول التي استفادت من الانضمام بمجرد التوقيع تونس.

2.2 إجراءات الانضمام التي قامت بها الجزائر

سعت الجزائر إلى الانضمام إلى الـ OMC وفي إطار ذلك مرت بعدة مراحل وقامت بالعديد من الإجراءات إلا أن السؤال المطروح يكمن في فائدة مصلحة الجزائر من هذا الانضمام وآثاره الاقتصادية على الدولة؟

---

[1] – دادي ناصر عدون، منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، المرجع السابق، ص 74.

[2]– حيث تنص هذه المادة على تكون الأعضاء الأصلية في منظمة التجارة العالمية هم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية GAT 1947، وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية والمجموعة الأوروبية وذلك بقبولها الاتفاق الحالي، والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتي أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية الغات 1947، والتي أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة في الخدمات، لا يطلب من البلدان الأقل نموا المعترف بها من الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية أو إمكاناتها الإدارية".

[3] – سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، درا الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 93.

1- المرحلة الأولى: تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من GATT إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، قامت السلطات المعنية آنذاك بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.[1]

وتعود أسباب تجميد الانضمام إلى إعادة النظر في المشروع السياسي للإصلاحات الهيكلية، وهذا راجع إلى الصعوبات الاقتصادية وعواقبها الاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الوضع الأمني الكارثي للبلاد آنذاك، وفي سنة 1991 دخلت السياسة الاقتصادية الجزائرية تقلبات مؤسساتية هذا ما أدى إلى توقف عملية الإصلاح الاقتصادي، ستتولى بعد ذلك المؤسسات الدولية تبني هذه الإصلاحات وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لذلك قامت الجزائر وابتداءً من سنة 1994 مخطط تعديل هيكلي أصبح تنفيذه من الأولويات على حساب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.[2]

2- المرحلة الثانية: تقديم مذكرة الانضمام: قامت السلطات الجزائرية المعنية بتقديم مذكرة الانضمام رسميا إلى منظمة الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وتتضمن مذكرة السياسة التجارية على العناصر الأساسية التالية:[3]

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجزائري، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة، التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

ب- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية، وتنظيمها وأثرها، إذ تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

---

[1]- ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها ، المرجع السابق، ص 143.

[2]- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 33

[3]- ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها ، المرجع السابق، ص 144.

ج- شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلنا الصناعية وفي المجال الزراعي حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

د- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المذكرة أظهرت حوالي 500 سؤال صدرت أساسا عن الدول التي تربطها علاقة تجارية مع الجزائر، مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وأستراليا، وأجابت الجزائر على تلك الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في شهر أفريل 1998 بجنيف.[1]

3- المرحلة الثالثة: تقديم جدول التنازلات: تعتبر الجداول المتضمنة للتنازلات التعريفية التي تقدمت بها الدول والملحقة ببروتوكول مراكش بهدف تحرير التجارة في السلع، وثيقة قانونية ملزمة لا يحق لأي دولة أن تتراجع عن تعهداتها المسجلة فيها وأن لا تزيد في معدل تعريفاتها إلا في إطار مفاوضات جديدة (المادة 28 من اتفاقية GATT) أي أن التنازلات التعريفية تأخذ شكل تعهدات قانونية.[2]

وتقدم الدول جدولا بالالتزامات التي تتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.[3] فهذا الجدول يحتوي على المعطيات المتعلقة بالبنود الجمركية وفقا للنظام المسبق الذي يصف السلع والتعريفة الجمركية عند الانضمام وأثناء المرحلة الانتقالية وبعدها وتاريخها وتحديد البلدان أصحاب الحق التفاوضي الأول فيها، إضافة إلى احتواء الجدول على خدمات العروض المتعلقة بالقطاعات التي تنوي الدولة فتحها للمنافسة الأجنبية، والعروض الذي قدمتها الجزائر تتعلق بإحدى عشر قطاعا من أصل إثنى عشر قطاعا يجب فتحها على المنافسة الأجنبية.[4]

إلا أن هذه العروض قوبلت بتحفظ كبير من البلدان الأعضاء خصوصا في ميدان فتح رأس مال البنوك والتأمينات وذلك بسبب قاعدة الشركة51%، 49% والتي مبدئيا لم تعد تشكل عائقا بعد الآن، إلى

---

[1] -محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، المنظمة العالمية للتجارة، م ع ت، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 45، 46.

[2]- بوستة جمال، المرجع السابق، ص 142.

[3] - وسام نعمت إبراهيم السعدي، المرجع السابق، ص 140.

[4]- محفوظ لعشب، المرجع نفسه، ص 49، 50.

غاية صدور المراسيم التنظيمية المتعلقة بقانون المالية لسنة 2020، نفس الأمر بالنسبة للخدمات القانونية أين اشترطت الجزائر إشراك طرف جزائري وجوبا، بالإضافة إلى اعتبار قانون الدولة الأصل لمصدر الخدمة فقط ودون غيرها هو الواجب التطبيق على الاستشارة.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة المفاوضات[1]: في هذه المرحلة يتم طرح مجموعة من الأسئلة الكتابية والشفهية على الدول الراغبة في الانضمام وتتم الإجابة بكل شفافية وتتمحور حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفة الجمركية، التبادلات التجارية الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات أخرى[2]، وهذه المفاوضات إما تكون متعددة الأطراف أو ثنائية.

وتجد الإشارة إلى أن الجزائر قد مرت بثلاثة عشر جولة في إطار محاولاتها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وكانت أول جولة سنة 1996-1998، ثم تلتها الجولة الثانية سنة 2000، الجولة الثالثة سنة 2001، الجولة الرابعة سنة 2002، الجولة الخامسة سنة 2003، الجولة السادسة سنة 2004، الجولة السابعة كذلك في 2004، الجولة الثامنة 2005، الجولة التاسعة 2006، الجولة العاشرة 2008، الجولة الحادية عشر 2013، الجولة الثانية عشر 2014، وأخيرا الجولة الثالثة عشر 2015، والهدف من هذه المفاوضات هو معرفة مدى تطابق قوانين الدولة مع مبادئ المنظمة لذلك فالمفاوضات غير محددة بمدة زمنية معينة، فالعبرة بالتطابق بين القوانين الداخلية ومبادئ المنظمة.

5- المرحلة الخامسة: نهاية التفاوض وتوقيع بروتوكول الانضمام: بعد الأشواط المذكورة الخاصة بالتفاوض، يقدم فريق عمل المنظمة الخاص بالدولة طالبة الانضمام توصياته إلى المجلس العام أو المؤتمر الوزاري، وترفق مجموع الجداول المتعلقة بالخدمات والسلع وكل الالتزامات مع بروتوكول الانضمام، حيث يرفق هذا التقرير بكل الاتفاقيات الجمركية وغير الجمركية أيضا، وقبول أية دولة عضو يكون بموافقة 2/3 الأعضاء ويصبح القرار نافذا بعد ثلاثون يوما من توقيعه أو إشعار إبرامه من قبل برلمان الدولة المعنية بالانضمام.[3]

---

[1]- أنظر بالتفصيل: - ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها ، المرجع السابق، ص 145 إلى ص 148،- أنظر محفوظ لعشب، المرجع نفسه، ص 48.- سعيد سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، آفاق ومعوقات الانضمام، دار الخلدونية، الجزائر، ط01، 2008، ص ص 53 - 61، وأيضا خزندار وردة، المرجع السابق، ص 34 إلى ص 36.

[2]- سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 53.

[3] - محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص 51.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تصل لهذه المرحلة الأخيرة بعد، بالنظر لصعوبة الانضمام إلى الـ OMC على الجزائر أن تكون مستعدة جيدا للتفاوض لأن الانضمام يتطلب استعداد قويا ومؤسسا للتفاوض.

3.2 دوافع وعوائق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لا يتطلب توافر شروط محددة، بقدر ما يتطلب التفاوض مع أعضاء المنظمة، هذا ما يرتب على الجزائر القبول بشروط منظمة التجارة العالمية كما هي، فهي لا تملك وسيلة ضغط أثناء المفاوضات، فهي ملزمة على الانضمام وفقط.

1- دوافع الانضمام:

يعتبر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية، وهناك أسباب اعتمدت عليها الجزائر للانضمام نلخصها كما يلي:

أ- أزمة النفط سنة 1986 وما نتج عنه من عجز في ميزان المدفوعات باعتبار أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي، مما حتم على السلطات البحث عن مورد آخر للعملة الصعبة من خلال القيام ببعض الإصلاحات في مقدمتها التحرير الجزئي للتجارة الخارجية وبالتالي الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي ينجر عليه الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ب- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كان من متطلبات النظام العالمي الجديد، وتوجه اقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة التي تنصب بقالب تخضع لها نظام جديد تعتبر المنظمة إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي طرفا فيه، فليس من مصلحة الجزائر البقاء بمعزل عنه والمشاركة في معالمه ولا يكتمل ذلك إلا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

ت- البعد التحويلي للمنظمة فآثار المنظمة ليست مقتصرة على الدول الأعضاء فقط بل تمتد لتشمل جميع دول العالم بالإيجاب والسلب وبدرجات مختلفة، فما دامت الآثار السلبية موجودة فعلا رغم عدم الانضمام فلماذا لا تنضم الجزائر وتستفيد من الإيجابيات.[2]

بعد تأكد الجزائر أنه لا جدوى من عدم الانضمام، وشروعها في الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على تحرير التجارة الخارجية، وهو أهم مبادئ المنظمة وشروطها للانضمام، سعت الجزائر للانضمام بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

---

[1]- سعداوي سليم،المرجع السابق، ص 46-45.

[2]- بوستة جمال، المرجع السابق، ص 150.

- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** قد يترتب على الانضمام الجزائري إلى منظمة التجارة العالمية ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خصوصا بعد تحديد التعريفة الجمركية بحد أقصى وحد أدنى، بالإضافة إلى الامتناع عن استعمال القيود الكمية، هذا ما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وعليه ارتفاع المنافسة التي يجب على الجزائر –إذا انضمت– استغلالها كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، فالمنتجون المحليون يصبحون حينئذ مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق[1]، وهذا يعد نتيجة لتواجد السلع الاجنبية في الأسواق المحلية.[2]

ومن جهة ثانية فإن الانضمام سيضمن زيادة المبادلات التجارية التي قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وعليه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج. وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.[3]

وهذا ماي عني تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع المبادلات التجارية، مما يخلق منافسة بين المنتوج المحلي والمنتوج الأجنبي، والتي غالبا ما تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** والتشجيع هنا يشمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، وذلك من خلال منح المستثمرين مجموعة من المزايا والضمانات لتكريس مبدأ حرية الاستثمار وباقي الضمانات الأخرى بالإضافة للإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإدارية.[4]

فانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يسمح للاقتصاد الوطني بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يساعد على تسهيل حركة رؤوس الأموال، وهذا ما سيفتح المجال واسعا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاستفادة من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، (TRIMS)[5] التي ستعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

---

[1]– دادي ناصر عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 135.

[2] –Tayeb Mohamed Medjahed, le droit de l'OMC et perspectives d'harmination du système algérien de défense commercial, Ed, Houma, Alger, 2008, P118.

[3]– دادي ناصر عدون، المرجع نفسه، ص 135.

[4]– بلحارث ليندة، تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني والتجارة، مجلة معارف، العدد 17، السنة 08، ديسمبر 2014، ص151، 152.

[5]– اتفاق (TRIMS) هو اتفاق تدابير المتصلة بالتجارة وهي القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثيرا أو إنعكاس على التجارة الدولية.

- **مسايرة التجارة الدولية:** يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصادا ريعيا بامتياز، وذلك باعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، وذلك عائد لضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطة والمعدات الانتاجية، وعدم قدرته على المنافسة، لذلك فإن الاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية والضغط التنافسي يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب للمنافسة، وبقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرص[1]، فالجزائر لا يمكنها مسايرة التطورات الحديثة إذا رفضت أن تكون جزءا من العلاقات الدولية الاقتصادية.

- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء فيها:** تستفيد كل الدول الأعضاء من الامتيازات الممنوحة من المنظمة، والجزائر تسعى للإنضمام من أجل الاستفادة من هذه المزايا، ومن أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء حماية المنتوج الوطني من المنافسة على المدى القصير من خلال السماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة بالإضافة إلى تمديد مدة تحرير التجارة الخارجية إلى عشر (10) سنوات مقابل ستة (06) سنوات للدول المتقدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل إلتزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الإلتزامات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها، وسياساتها الخارجية، حتى تتلائم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية[2]، وفي هذا الإطار قامت الجزائر وبالإضافة إلى إلتزاماها باحترامها القوانين والمبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية ، قامت بإبرام شركات ثنائية ومتعددة الأطراف محاولة بذلك مقارنة نفسها بالدول التي اكتسبت خبرة كبيرة في الأسواق العالمية، خصوصا في مجال التجارة الدولية.[3]

د- تحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية: من أهم مبادئ المنظمة هو تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي فتح أسواق الدول الأعضاء فيما بينها[4]، والجزائر بانضمامها تضمن الولوج السهل لهذه الأسواق مما يفتح مجال المنافسة بين المنتوج الوطني والأجنبي، هذا ماي ؤدي إلى تحسين جودة المنتوج الجزائري.

---

[1]- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 136.

[2] - ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 136.

[3] Tayeb Mohamed Medjahed, Op.cit,P119.

[4]- وسام نعمت إبراهيم السعدي، المرجع السابق، ص 151.

2- عوائق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

إن الدول النامية وعلى رأسها الجزائر تصطدم بصعوبات وعوائق للانضمام للمنظمة:

أ- الصعوبات التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية:

- **صعوبة الحصول على صفة الدول النامية أو الأقل نموا:** وهذا راجع للمزايا التي تمنح لهذه الفئة من الدول واستفادتها من المعاملة التفضيلية التي تمنح لها، لذلك نلاحظ أن الدول المتفاوضة من أجل الانضمام تجد صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية لأن هذا سيسمح لها بالاستفادة من مزايا حماية المنتوج الوطني من المنافسة على المدى القصير.

إضافة إلى السماح لها بوضع تعريفة جمركية مرتفعة نوعا-كما سبق التطرق إليه.

فهذه الصفة أصبحت لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا[1]، فالانضمام في السابق كان أسهل وأيسر، حيث أصبح يتم التفاوض مع الدولة الراغبة في الانضمام بشرط تخليها على صفتها كدولة نامية وكأبرز مثال على ذلك الطلب الذي وجه للملكة العربية السعودية بالتخلي عن وضعيتها كدولة نامية.[2]

- **الصعوبات التي تحد من الاستفادة من المرونة والاستثناءات الممنوحة للدول النامية:** فالدول التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية خلال جولات الأورغواي، استفادت من المرونة والامتيازات الخاصة والمعاملة التفضيلية مباشرة بعد الانضمام، إلا أن هذا الوضع قد تغير، فالدول المفاوضة من أجل الانضمام حاليا ولكي تستفيد من هذه المزايا عليها استيفاء شروط تفرض عليها مسبقا، بالإضافة إلى تقديم تنازلات لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها.

فالجزائر عليها التفاوض من أجل الحصول على هذه المزايا التفضيلية، وعليها أن توافق على القيود الكمية التي تفرضها الدول الأعضاء.[3]

ب- العراقيل التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية:

هناك عوامل كثيرة ساهمت في تعثر مسار انضمام الجزائر للمنظمة ومن بين هذه العوامل:[1]

---

[1]- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 117.

[2]- أحمد صالح علي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، عدد 03، 2010، ص 201

[3]- بوستة جمال، المرجع السابق، ص 147.

– عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض، وتبنى النظرة المعتمدة على تغليب ما يحول دون أدنى شك التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.

– من أهم العراقيل وجود اقتصاد موازي، فمن أجل الانضمام لابد من القضاء على هذه الظاهرة.

– الأزمات السياسية والأمنية المتعاقبة على الجزائر والتغير المستمر للحكومات بالإضافة إلى كثرة القوانين وتغيرها المستمر وتضارب المعطيات المقدمة للمنظمة، عرقل مسار الانضمام بالنسبة للجزائر.

– الجهل فيما يخص حقيقة المنظمة والنظرة التشاؤمية للعديد من الخبراء الاقتصاديين في الجزائر والانتقادات الموجهة لمشروع انضمام الجزائر للمنظمة.

إن هذه العراقيل وغيرها أثرت على المناخ التفاوضي الجزائري، وأخرت عملية الانضمام أكثر فأكثر.

ج– التحديات التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها:

إن التحدي الأكبر الذي يحول دون انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية هو خصائص النظام الاقتصادي في حد ذاته، ويظهر ذلك فيما يلي:

1– اقتصاد ريعي: وهي أهم مشاكل الاقتصاد الوطني، فهو اقتصاد يقوم على استراتيجية استنزاف الثروة البترولية، مما جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات التشريع الداخلي وآثاره السلبية[2].

هذا ما يؤدي إلى وجود قطاع اقتصادي مهيمن يملك حصة ضخمة من الناتج الداخلي الخام، وعائدات الصادرات والموارد الضريبية للدولة، والذي ينتج ريع موقع، لا يقوم بتسهيل إدخال المنافسة في اقتصاد لم يكن أصلا معدا لها[3]، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الوطني كان اقتصاد اشتراكي مخطط قائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وغياب المنافسة فيه، فانضمام الجزائر للمنظمة يعني إدخال المنافسة الأجنبية في مجالات لم تكن موجودة فيها من قبل، فالاعتماد على الريع البترولي الذي يساهم في 35% من الناتج الداخلي الخام، ويشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة وحوالي 98% من إجمالي الصادرات.

[1]– سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 78–79، وانظر كذلك فيصل بهلولي، المرجع السابق، ص 117.

[2]– سعداوي سليم، المرجع نفسه، ص 64.

[3]– خزندار وردة، المرجع السابق، ص 44.

وهذا ما يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد واعتباره اقتصاد واردات بامتياز سيضعف التنويع في الصادرات إن لم نقل أنه شبه معدوم مما يجعل الاقتصاد الوطني غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- **اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** هذا ما يؤثر سلبا على حركية النشاط الاقتصادي، ومجالاته ويحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية والاقتصادية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي الجديد قد بدأ معركة في محاربة الفساد الاقتصادي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني.

3- **انتشار الاقتصاد الموازي:** يعتبر الاقتصاد الموازي من الأسباب الرئيسية لفشل التنظيم المؤسساتي، فالاختلالات المستمرة لسوق العمل في البلدان النامية تؤدي إلى نشوء قطاع اقتصادي موازي، لا يخضع لإجراءات التنظيم الرسمي وهذا ما يعني أن الإجراءات التنظيمية لا تمس إلا القطاع الرسمي[2]، فوجود اقتصاد موازي يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة[3]، لذلك على الدولة الجزائرية الإسراع في القضاء على الاقتصاد الموازي، ذلك أن حجم الثروات كبيرة جدا والتي تتحرك في قنوات هذا الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري.[4]

4- **البطء في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة:** إن هذا البطء قلل من وزن الملف الجزائري، الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المحلية على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية[5]، وهذا من شأنه إضعاف ملف الجزائر للانضمام بسبب التشكيك في مصداقية ونية الجزائر الفعلية في الانضمام.

3. آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنتوج الوطني

إن الهدف من انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية هو إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الاستفادة من مزايا الانضمام إلاّ أن ضعف الاقتصاد الوطني يؤثر عليه سلبا في

[1]- سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 64.
[2]- خزندار وردة، المرجع السابق، ص 44.
[3]- سليم سعداوي، المرجع نفسه، ص 79.
[4]- صالح صالحي، المرجع نفسه، ص 52.
[5]- سليم سعداوي، المرجع نفسه، ص 79.

حالة الانضمام والسبب راجع لعدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة نظيرتها الأجنبية، لذلك فإن الآثار المترتبة في حالة الانضمام المرتقب تتميز بين آثار إيجابية وأخرى سلبية.

1.3 الآثار المرتقبة على المنتوج الصناعي: تعتبر الصناعة الجزائرية بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات لتطويرها وتكييفها لتتمكن من منافسة نظيرتها الأجنبية، إضافة إلى احتكاكها بالصناعة الأجنبية لتستفيد منها في مختلف المجالات[1]، فانضمام الجزائر إلى المنظمة يؤدي إلى تحسين كفاءة الفرد وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية إضافة إلى توفير سلع صناعية متنوعة وجودة عالية وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في الصناعة الأجنبية واستغلالها في تطوير الصناعة المحلية.[2]

فالمنافسة التي يفرضها المنتوج الصناعي الأجنبي على المنتوج الصناعي المحلي يجبر المنتج الجزائري على تحسين منتوجاتهم وفقا للمعايير الدولية وبالتالي الإنتاج بجودة عالية كما أن الانضمام للمنظمة يعمل على تشجيع وزيادة الاستثمارات بسبب إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الجهاز الإنتاجي وتطويره، فتواجد الشركات المتعددة الجنسيات تسمح بإتاحة قنوات أفضل لإيصال المنتوجات إلى الأسواق العالمية.[3]

إضافة لما سبق فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة يجعلها تستفيد من امتيازات استثنائية باعتبارها دولة نامية كالحق في المعاملة المتميزة أو الأكثر تفضيلا، الحق في حماية صناعاتها الناشئة والسماح لها بفرض تعريفات جمركية مرتفعة لمدة معينة.

وأهم شيء تستفيد منه الجزائر في حالة الانضمام في نظرنا هو فرص الجزائر في تصدير منتجاتها، على المدى الطويل واستفادتها من تقليص الحواجز في الأسواق العالمية امام الدول الأعضاء لكن شرط أن يكون المنتوج ذو جودة عالية يضاهي الاحتكاك بالصناعات الأجنبية.

إلاّ أن هذه الإيجابيات ليست في متناول الصناعة الجزائرية بشكل تلقائي بل تتحدد وفقا لحجم ما تبذله المؤسسات الجزائرية والمسؤولين فيها من جهود اتجاه الاستفادة من الظروف المتوفرة.[4]

---

[1]– ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 152.

[2]– سليم سعداوي، المرجع السابق، ص 86.

[3]–ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 152، وانظر كذلك سليم سعداوي، المرجع نفسه، ص 87.

[4]– ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 155.

إضافة إلى المزايا التي ممكن أن تستفيد منها الصناعة الجزائرية، فإن الانضمام يرتب مجموعة من الانعكاسات نلخصها كما يلي:

إن انضمام الجزائر للمنظمة تحتم عليها وضع سياسة ناجحة من أجل تنمية القطاع الصناعي، لأن الانضمام يؤدي بها إلى تخفيض دعم الصناعة، إضافة إلى رفع القيود التجارية في هذا المجال، أي أن الجزائر ستفتح سوقها لمنتجات دول صناعية أكثر جودة، يصعب معها صمود المنتوج المحلي أمام المنتوج الأجنبي، فهذا يعني منافسة شرسة من الواردات للمنتوج المحلي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي هذا الأمر آليا إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتوجات الأجنبية.

كما أن صادرات الجزائر الصناعية لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية و97% تعتبر من صناعة محروقات التي تستحوذ على النسبة الأكبر في التصدير، وهذه الصناعة غير مدرجة ضمن اتفاقات التجارة الدولية*،في مكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض الضرائب أو إصدار قرارات حمائية يمنع تدفق هذه السلع، على الرغم من أن هذه المواد يتم الطلب عليها لا تسويقها كبقية المواد الأخرى، فهذه السلع لا تدخل ضمن المنتوجات التي تشملها خفض التعريفة الجمركية، وهذا ما يزيد من تجسيد التبعية للخارج من حيث المنتوجات الاستهلاكية الصناعية.[1]

ومن بين السلبيات أيضا ارتفاع التكاليف الإنتاجية الذي رافقه ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة في المكان المناسب لها، وهذا راجع لعدم مراقبة التسيير وطرق الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية.

إن هذه الجوانب لا يجب النظر إليها بشكل منفصل، ويجب على الجزائر الاستفادة قدر الإمكان من الإيجابيات من خلال تهيئة مناخ استثماري ملائم في القطاع الصناعي، وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع وحيد للتصدير (أي العمل على تنويع الصادرات)، وهذا للتحقيق من الآثار السلبية للانضمام على الاقتصاد الوطني.[2]

[1]– سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 88.

[2]– بوستة جمال، المرجع السابق، ص 329.

2.3 الآثار المرتقبة على المجال الفلاحي: وضعية الفلاحة[1] في الجزائر صعبة، إلاّ أن الانضمام لل OMC من شأنه أن يؤدي إلى تحسين وتطوير هذا القطاع من أهم القطاعات التي تنظمها اتفاقيات المنظمة، والجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات في المجال الزراعي، إلا أنه ما يلاحظ على الواقع التبعية الغذائية، فعلى الرغم من طبيعة المناخ والأرض في الجزائر زراعية بامتياز إلاّ أننا مازلنا نستورد القمح مثلا وبكميات كبيرة جدا، وانضمام الجزائر للمنظمة سيترتب عليه آثار إيجابية وأخرى سلبية على هذا القطاع الحساس والمهم للاقتصاد الوطني.

فمن بين الإيجابيات إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات وواردات المدخلات الزراعية (آليات، أسمدة، مبيدات...إلخ)، وتم الاتفاق على تحويل كافة القيود الكمية إلى رسوم جمركية وهذا من شأنه تحسين معدلات التبادل التجاري الزراعي ويزيد من قدرة المزارعين على المنافسة في الأسواق العالمية، كما أن الجزائر باعتبارها دولة نامية، فإنها تستفيد من المزايا الإنسانية التي تستفيد منها الدول النامية دون الدول المتقدمة، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 24% وعلى مدى 10 سنوات لمدة 06 سنوات للدول المتقدمة[2].

كما أن الانضمام يعد فرصة للجزائر لأنه يسمح لها بتقديم دعم داخلي غير مسموح به للدول المتقدمة، وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي[3]، فتخفيض الدعم أو رفعه على القطاع الفلاحي، قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني، وقدرته على منافسة المنتوجات الفلاحية الأجنبية غير المدعمة، مما يؤهلها لاحتلال مكانة في السوق الدولية[4] كما أن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية من شأنه رفع العبء على ميزانية الدولة.

أما بالنسبة للسلبيات فإن رفع الدعم على المنتوجات الزراعية سيترتب عنه قطعا ارتفاع في أسعار تلك السلع[5]، وهذا راجع لأن الجزائر من البلدان التي تعاني من التبعية الغذائية في 25% من إجمالي

---

[1]– المقصود بالسلع الفلاحية هي ناتج الدراسة أي زراعة الأرض، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها، وكذا الدواجن ومنتجات الألبان، أنظر ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 159.

[2]– سعداوي سليم، المرجع السابق، ص 89، وأنظر كذلك ناصر دادي عدون، الجزائر والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، المرجع السابق، ص 161.

[3]– سعداوي سليم، المرجع نفسه، ص 89.

[4]– ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 160.

[5]– صالح صالحي، المرجع السابق، ص 54.

واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية[1]، وتحرير التجارة في المنتوجات الفلاحية، يؤدي إلى انخفاض التعريفات الجمركية عليها، مما تخفض أسعارها المحلية ويفتح المجال أمام الواردات الزراعية الأجنبية[2]، وهذا راجع لعدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال.

لكن الجزائر يمكنها تجنب هذه الآثار باستغلال الفرص المتاحة لها في مجال الدعم، كما أن طبيعة المناخ وتضاريس الجزائر يؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي والعمل على تصدير المنتوج الزراعي، واقتحام الأسواق الدولية وهذا من شأنه أن يوفر لها موردا آخر للنقد الأجنبي على غرار المحروقات.[3]

كما تستفيد الجزائر من مبدأ مهم من المبادئ الأساسية للمنظمة وهو **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية** وهذا المبدأ يخص الدول النامية، ومعناه منح هذه الأخيرة علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الإقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية[4]، وتظهر هذه السياسة التفضيلية فيما يلي:[5]

- اهتمام أغلب الاتفاقيات في منظمة التجارة العالمية بمصالح الدول النامية عن طريق وجود أحكام خاصة بها والتي أصبحت جزء من النظام التجاري الدولي الراهن.
- منح الدول النامية فترة سماح أطول مقارنة بالدول المتقدمة من أجل الوفاء بتعهداتها وإلتزاماتها.
- التوصل إلى اتفاق حول تحرير التجارة في المنتوجات والملابس الجاهزة والسلع الزراعية وإدراج هذه المنتجات ضمن جات 94، وتعبر هذه المنتجات ذات أهمية بالنسبة للدول النامية من الناحية التصديرية.
- إصدار قرار وزاري يضع المعايير الخاصة بالآثار السلبية لبرامج الإصلاح والتحرير التدريجي في الدول النامية والدول الأقل نموا المستوردة للغذاء وتقديم المساعدة الفنية والمالية للدول النامية التي تتضرر من عملية التحرير.

خاتمة:

على الرغم من إيجابيات الانضمام للمنظمة على المنتوج الوطني فإن السلبيات وخيمة، لأن المؤسسات الجزائرية ستكون ضعيفة وفي وضعية غير تنافسية، كما أن فتح الأسواق بشكل مباشر يؤدي

---

[1]– سعداوي سليم، المرجع نفسه، ص 90.

[2]– ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 164.

[3]– بوستة جمال، المرجع السابق، ص 330.

[4]– وسام نعمت إبراهيم السعدي، المرجع السابق، ص 70.

[5] – عبد الملك عبد الرحمان مطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر والبرمجيات، مصر ، ص 54، 55.

إلى توفر منتوجات أجنبية مما يجعل المنتوجات المحلية في منافسة غير متكافئة وهو ما يترتب عنه عدم قدرة هاته المنتوجات على المنافسة، كما أن فتح الأسواق يؤدي إلى مشاكل في قيمة سعر الصرف، مما يؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

إن محاولة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يعد خيارا وتحديا صعبا بالنظر لوضعية الاقتصاد الوطني، لذلك على الدولة الجزائرية التحلي بالحكمة والرزانة في خطوات انضمامها وتأهيل اقتصادها ليندمج مع الاقتصاد العالمي بأخف الأضرار.

فعلى الرغم من تحديات وتعقيدات الانضمام إلى المنظمة يلاحظ تدافعا من الدول العربية والدول النامية من أجل الانضمام، ذلك أن المنظمة تتيح الفرص للنفاذ إلى الأسواق العالمية إضافة إلى أن قواعدها تمنح مناخ تجاري يسمح بقدر معقول من التنبؤ من التنبؤ التجاري الأمر الذي يحقق هدف إعداد الخطط التسويقية والتصديرية.[1]

فالانضمام إلى المنظمة كما له آثار إيجابية، له آثار سلبية، وهذا ما تحتم على الجزائر استغلال الفرص المتاحة أمامها للتقليل من الآثار السلبية للانضمام من خلال الذكاء في التفاوض وحسن استغلال المزايا التي تستفيد منها الدول النامية.

وهذه الفرص تستوجب على الجزائر اتخاذ عدة تدابير إضافة إلى وضع استراتيجيات واضحة المعالم والأهداف تتماشى مع قواعد الاتفاقية المنشئة للمنظمة من اجل الانخراط في الاقتصاد العالمي، فصيغة العزلة التجارية لم تعد ممكنة للجزائر، لأن الـ OMC متحكمة في أكثر من 90% من التجارة الدولية، فالانضمام مشكلة وعدم الانضمام مشكلة اكبر، لذلك على الجزائر اغتنام الفرص المتاحة في كل القطاعات.

ففي القطاع الصناعي عليها بتشجيع المؤسسات الصناعية، وتأهيلها من أجل أن تقوم بالإنتاج بالمعايير القياسية للحصول على شهادة ISO وبالتالي يكون المنتوج عال الجودة وقادر على المنافسة مع المنتوج الأجنبي.

إضافة للسماح للمنتوجات الزراعية الأجنبية بالدخول للجزائر سيجبر المنتجين المحليين بتطوير منتوجاتهم لمنافسة المنتوجات الأجنبية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- أحمد صالح علي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، عدد 03، 2010.

[1]– سمير عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية، وقائع...مشاكل...تحديات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 58.

- بلحارث ليندة، **تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإقتصاد الوطني والتجارة**، مجلة معارف، العدد 17، السنة 08، ديسمبر 2014.

- جابر فهمي عمران، **منظمة التجارة العالمية**، نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009.

- خزندار وردة، **تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية**، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

- محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الاقتصادي، المنظمة العالمية للتجارة**، م ع ت، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 45، 46.

- مجاج ناصر، **مفهوم المنتوج المحلي (الوطني) في القانون الجزائري**، مجلة صوت القانون، العدد 07، الجزء 02، 2017.

- مروك نورالدين، **تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية** –OMC– دار هومة، ط01، 2005.

- مصطفى عصام الدين بسيم، **تسوية المنازعات في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2008.

- ناصر دادي عدون، مثناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة ومعالجتها**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

- ناصر دادي عدون، ومنتاوي محمد، **الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004.

- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، ط01، 2007.

- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 117.

- سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية، درا الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.**

- سعيد سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، آفاق ومعوقات الانضمام**، دار الخلدونية، الجزائر، ط01، 2008

- عبد الملك عبد الرحمان مطهر، **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر والبرمجيات، مصر .

- سمير عبد العزيز، **منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية، وقائع...مشاكل...تحديات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.

- وسام نعمة إبراهيم السعدي، **الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في مظاهر العولمة وتدويل السيادة**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط01، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية

- Tayeb Mohamed Medjahed, **le droit de l'OMC et perspectives d'harmination du système algérien de défense commercial**, Ed, Houma, Alger, 2008, P118.